والحسان الى ان قال وهذا اصطلاح غير معروف وتبعه الشيخ
محيي الدين في مختصره فقال هذا الكلام من البغوي ليس بصواب
وقد تعقب العلامة تاج الدين التبريزي في مختصره هذا الكلام
فقال ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح والتخطئة عليه
مع نص الجمهور على ان من اصطلح في اول الكتاب فليس ببعيد
عن الصواب والبغوي قد نص في ابتداء المصابيح بهذه العبارة
واعني بالصحاح ما اخرجه الشيخان الى اخره ثم قال واعني بالحسان
ما اورده ابو داود والترمذي وغيرهما من الائمة الى اخره
ثم قال وما كان فيها من ضعيف وغريب اشرت اليه واعرضت
عما كان منكرا او موضوعا هذه عبارته ولم يذكر قط ان مراد
الائمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا قال فمع هذا لا يجوز تخطئة
الشيخين يعني ابن الصلاح والنووي اياه وحكم قلت ومما
يشهد لصحة كون المراد بقوله الحسان اصطلاحا خاصا له انه يقول
في مواضع من قسم الحسان هذا صحيح تارة وهذا ضعيف تارة
بحسب ما يظهر له من ذلك ولو كان اراد بالحسان الاصطلاح
العام ما نوعه في كتابه الى الانواع الثلاثة وحتى لو كان عليه
في بعض ذلك مناقشة بالنسبة الى الاطلاق فذلك يكون لامر
خارجي حتى يرجع الى الذهول ولا يضر فيما نحن فيه والله اعلم
قوله ص كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة وما جرى
مجراها في الاحتجاج بها والركون الى ما يورد فيها مطلقا كمسند
احمد وغيره الى ان قال فهذه عادتهم ان يخرجوا في مسند كل
صحابي ما رواه من حديثه غير متقيدين بان يكون حديثا
محتجا به اه قلت هذا هو الاصل في وضع هذين الصنفين

فان

فان ظاهر حال من يصنف على الابواب انه ادعى على ان
الحكم في المسالة التي بوب عليها ما بوب به فيحتاج الى مستدل
لصحة دعواه والاستدلال انما ينبغي ان يكون بما يصلح ان يحتج
به واما من يصنف على المسانيد فان ظاهر قصده جمع حديث كل
صحابي على حدة سواء كان يصلح للاحتجاج به ام لا وهذا ظاهر
من اصل الوضع بلا شك لكن جماعة من المصنفين في كل من
الصنفين خالف اصل موضوعه فانحط او ارتفع فان بعض من
صنف الابواب قد اخرج فيها الاحاديث الضعيفة بل والباطلة
اما للذهول عن ضعفها واما لقلة معرفته بالنقد وبعض من
صنف على المسانيد انتقى احاديث كل صحابي فاخرج اصح ما وجد
من حديثه كما روينا عن اسحق بن راهويه انه انتقى في مسنده
اصح ما وجد من حديث كل صحابي الا ان لا يجد ذلك المتن
الا من تلك الطريق فانه يخرجه ومثل بقي بن مخلد في مسنده نحو
ذلك وكذا صنع ابو بكر البزار قريبا من ذلك وقد صرح ببعض
ذلك في عدة مواضع من مسنده فيخرج الاسناد الذي فيه مقال
ويذكر علته ويعتذر عن تخريجه بانه لم يعرفه الا من ذلك
الوجه واما الامام احمد فقد صنف ابو موسى المديني جزءا كبيرا
ذكر فيه ادلة كثيرة تقتضي ان احمد انتقى مسنده وانه كله صحيح
عنده وان ما اخرجه فيه عن الضعفاء انما هو في المتابعات وان
كان ابو موسى قد يشاحح في بعض ذلك لكنه لا يشك منصف
ان مسنده انقى احاديث واتقن رجالا من غيره وهذا يدل على
انه انتخبه ويؤيد هذا ما ذكرناه انه كان يضرب على
بعض الاحاديث التي يستنكرها حكاه ذلك ابو موسى في هذا الكتاب